**مقدمة**

**منذ عام 1933، أي منذ عهد "الدولة في الطريق"، كانت الصناعات العسكريّة الإسرائيليّة (تاعسّ)** أحد حجارة الأساس في دولة إسرائيل وأدّت دورًا هامًّا في بناء الدولة، الحفاظ على أمنها وضمان التزويد الدائم للقوّات المحاربة بالسلاح. منذ قيام الدولة شكّلت تاعس منظّمة صناعيّة في المرافق الاقتصاديّة، في مكانة وحدة مُلحقة بوزارة الدفاع، وتناولت الأبحاث، التطوير وإنتاج السلاح، الذخيرة، المنظومات والمعدّات العسكريّة لجيش الدفاع الإسرائيليّ وللتصدير.

في تشرين الثاني 1990 تمّ إنشاء تاعس كشركة حكوميّة. خلال سنوات نشاطها كشركة، كانت تاعس تعاني من صعوبات اقتصاديّة جمّة، انعكست في الخسائر الكبيرة على مدار السنوات. في أعقاب هذه الصعوبات حاولت وزارتا الدفاع والماليّة على مدار سنوات عديدة خصخصة الشركة أو دمجها مع شركة حكوميّة أخرى.

نصّ قرار اتّخذته اللجنة الوزاريّة لشؤون الخصخصة في كانون الأوّل 2013 وتمّ تعديله في أيّار2014، على إنشاء شركة حكوميّة بملكيّة كاملة للدولة تُسمّى تاعس للمنظومات م.ض، نقل النشاط التجاريّ لتاعس إلى تاعس للمنظومات، وكلّ ملكيّة الدولة في تاعس للمنظومات تُباع ببيع خاصّ. كما نصّ هذا القرار على أنّ مصانع تاعس الواقعة في منطقة الشارون تُنقل إلى موقع الشركة في رمات بيكع في النقب.

في آذار 2015 بدأت إجراءات بيع تاعس للمنظومات، ومن بين الأطراف المعنيّة بالمشاركة في هذا الإجراء، اختارت سلطة الشركات الحكوميّة، بموافقة وزارة الدفاع، المشاركين فيه. في مطلع كانون الثاني 2016 بقيت في هذا الإجراء شركة إلبيت للمنظومات م.ض فقط.

إنّ في خصخصة تاعس فوائد جمّة من بينها إخلاء أراضٍ ذات قيمة ماليّة كبيرة في منطقة الشارون، انتقال مصانع الشركة إلى النقب وتعزيزه، معالجة تلوّث التربة والمياه الكبيرين في منطقة الشارون، النهوض ببناء عشرات آلاف الوحدات السكنيّة في مناطق عليها طلب في مركز البلاد، للتخفيف من ضائقة السكن وغلاء المعيشة، ترشيد الشركة وتحسين أدائها ووقف تعلّقها الماليّ بالدولة، هذا التعلّق الذي كلّف مواطني الدولة حتّى الآن أكثر من -5 مليارات شيكل جديد. **لكن، قبل بيع ممتلكات الدولة كان من المفروض أن يُجرى بالتعاون بين الوزارات المعنيّة بحث أساسيّ وشامل، يستند إلى معطيات كاملة ومفصّلة- بشأن تأثير الخصخصة على مجالات معيّنة في المرافق الاقتصاديّة، الاقتصاد والأمن.**

**بناءً على السياسة التي حدّدتها، للتنبيه مسبّقًا إلى وجود نواقص تبدو في نشاط الهيئات الخاضعة للرقابة والدفع إلى إصلاحها، أصدرت أوامري بالنسبة إلى سلامة إجراء خصخصة شركة تاعس، على ضوء ادّعاءات تتعلّق بهذا الأمر وصلت إلى ديوان مراقب الدولة. لقد نُفّذت الرقابة في وقت حقيقيّ، خلال عمليّة الخصخصة، علمًا بأنّ الإجراء لم ينتهِ بعدُ وقد تطرأ عليه تغيّرات، بما في ذلك اتّخاذ قرارات أخرى- الأمر الذي حدث.**

تناولت الرقابة من بين ما تناولته جوانب ذات صلة بالمواضيع التالية: نشاط لجنة المناقصات لبيع أسهم الدولة التي تعمل من خلال سلطة الشركات الحكوميّة؛ التأثير الممكن لبيع تاعس للمنظومات في السوق الأمنيّ في إسرائيل، بما في ذلك الشركات الأمنيّة الحكوميّة – الصناعات الجوّيّة لإسرائيل م. ض ورفائيل- المنظومات القتاليّة المتقدّمة م. ض (رفائيل)؛ تقديرات قيمة تاعس للمنظومات بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار قيمة التآزر[[1]](#footnote-2) المتوقّع للشركة بالنسبة إلى المشتري؛ إلزام المشتري بدفع حوالي -1.1 مليار شيكل إضافة إلى المبلغ المدفوع بناءً على عرض التكلفة الذي سيقدّمه؛ نقل نشاط الشركة إلى رمات بيكع في النقب؛ وتصريح من جانب مدير سلطة الشركات سابقًا أمام مجلس إدارة شركة تاعس الذي تناول سلامة إجراء الخصخصة.

خلال الرقابة، توجّهت بشكل استثنائيّ خلال عمليّة الخصخصة إلى الوزراء المسؤولين عن شؤون تاعس للمنظومات، ليعملوا على إصلاح النواقص من أجل النهوض بالخصخصة وفق قواعد الإدارة السليمة التي ستحقّق أفضل النتائج لصالح الدولة. وبالفعل عمل الوزراء في هذا السياق.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت هيئات خاضعة للرقابة تغييرات في بعض المواضيع التي تطرّقت إليها نتائج الرقابة، ومن بينها فحص التأثير الممكن لبيع تاعس للمنظومات لإلبيت في السوق الأمنيّ في إسرائيل، بما في ذلك في الشركات الأمنيّة الحكوميّة، وإجراء تقديرات القيمة الأخرى على ضوء الخشية من تضارب المصالح من جانب مقدّر القيمة. بالإضافة إلى ذلك، في نهاية عام 2015 حدّدت وزارة الماليّة سعرًا أدنى بلغ 1.1 مليار شيكل جديد لشراء تاعس للمنظومات؛ وفي آذار 2018 خلال الرقابة قرّرت لجنة المناقصات لبيع أسهم الدولة أن تبيع أسهم الدولة في تاعس للمنظومات لإلبيت بقيمة 1.8 مليار شيكل جديد ومبلغ إضافي بلغ 100 مليون شيكل جديد وهو مبلغ "منوط بالنتائج" الاقتصاديّة لتاعس للمنظومات. على أساس الرقابة التي نُفّذت ونتائجها ضُمّن هذا التقرير توصيات تتعلّق بسيرورات الخصخصة التي ستجري في المستقبل، إذ أنّ الهدف من الرقابة هو استخلاص العبر.

**تعمل وزارتا الدفاع والماليّة على تطبيق قرار الحكومة بخصخصة تاعس كما عملا في القضايا التي كشفت عنها الرقابة. إلى جانب ذلك، كما يتبيّن من تقرير الرقابة الحاليّ، هناك نواقص أخرى، كما أنّ هناك مجال للتحسين خاصّة في كلّ ما يتعلّق بعمليّات الخصخصة المستقبليّة وفحص التأثيرات الممكنة لبيع تاعس للمنظومات لإلبيت في السوق الأمنيّ، بما في ذلك تأثيره في نفقات الشراء في وزارة الدفاع والمسّ الممكن بالشركات الأمنيّة الحكوميّة- الصناعات الجوّيّة ورفائيل، وذلك لأنّهما تتنافسان معها في تشكيلة من مجالات النشاط في السوق الأمنيّة المحلّيّة وسوق التصدير أيضًا. كلّ هذا أيضًا لئلّا يتضرّر تزويد جيش الدفاع الإسرائيليّ بالوسائل القتاليّة. أنا واثق من أن تنفيذ التوصيات سيساعد دولة إسرائيل في تحقيق نتائج اقتصاديّة مُثلى في عمليّات الخصخصة القادمة.**



**يوسف حاييم شفيرا, قاض (متقاعد)**

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، حزيران 2018

1. التآزر- تعاون بين أطراف مختلفة يحقّق نتائج أفضل من مجمل النتائج التي كان بالإمكان الوصول إليها في ما لو عمل كلّ طرف بشكل منفرد. [↑](#footnote-ref-2)